

"البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري" يؤكد أهمية امتثال المنشآت لقواعد السوق الـ 10

المصدر: واس

تاريخ النشر: 29 أكتوبر 2026



رؤية 2030
VISION 2030
Saudi Vision 2030

البرنامج الوطني
لمكافحة التستر التجاري



معايير امتثال المنشآت بقواعد السوق

<p>2</p>  <p>فتح حساب بنكي خاص بالمنشأة، وعدم استخدام الحسابات الشخصية في تعاملات المنشأة.</p>	<p>1</p>  <p>وجود سجل تجاري قائم، ومحدث بكافة البيانات.</p>
<p>4</p>  <p>تسجيل المنشأة في برنامج "حماية الأجور"، وتسجيل بيانات أجور العمالة.</p>	<p>3</p>  <p>تجديد رخص مزاولة النشاط، وتحديث عناوين المنشأة المرتبطة بها.</p>
<p>6</p>  <p>توثيق كافة التعاملات المالية للمنشأة، والالتزام بالأنظمة ذات الصلة بهذا الشأن.</p>	<p>5</p>  <p>توثيق كافة عقود العمالة إلكترونياً، وعدم تشغيل العمالة غير النظامية.</p>
<p>8</p>  <p>توفير وسائل الدفع الإلكتروني، والعمل على إصدار وحفظ الفواتير إلكترونياً.</p>	<p>7</p>  <p>عدم منح غير السعودي أدوات تؤدي إلى التصرف على نحو مطلق في المنشأة.</p>
<p>10</p>  <p>الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الاقتصادية.</p>	<p>9</p>  <p>تمويل المنشأة وأنشطتها عبر الطرق النظامية، وتوثيق كافة تلك العمليات.</p>

@saudicanp



وزارة التجارة
Ministry of Commerce



وزارة الاستثمار
Ministry of Investment



وزارة التخطيط والإحصاء
Ministry of Economic Planning and Statistics



وزارة العمل
Ministry of Labour



وزارة الداخلية
Ministry of Interior



وزارة العدل
Ministry of Justice



وزارة الصحة
Ministry of Health



وزارة التعليم
Ministry of Education



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

أكد البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري أهمية التزام المنشآت التجارية بقواعد السوق المعتمدة لدى الجهات الحكومية، لتعزيز الامتثال، والحد من ممارسات التستر التجاري.

وأوضح البرنامج (10) معايير أساسية لامتثال المنشآت بقواعد السوق، تشمل: وجود سجل تجاري "قائم" للمنشأة

وَمُحَدَّث بجميع البيانات والتراخيص اللازمة لمزاولة النشاط، وفتح حساب بنكي خاص بالمنشأة، وعدم استخدام الحسابات الشخصية في تعاملات المنشأة، وتجديد رخص مزاولة النشاط، وتحديث عناوين المنشأة المرتبطة بها. وتشمل المعايير تأكيد تسجيل المنشأة في برنامج "حماية الأجور"، وتسجيل بيانات أجور العمالة، وتوثيق عقود العمالة كافة إلكترونياً، وعدم تشغيل العمالة غير النظامية في المنشأة. وشدد البرنامج على أهمية توثيق جميع التعاملات المالية للمنشأة، والالتزام بالأنظمة ذات الصلة بهذا الشأن، وعدم منح غير السعودي أدوات تؤدي إلى قيامه بالتصرف على نحو مطلق في المنشأة، والالتزام بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني، والعمل على إصدار وحفظ الفواتير إلكترونياً. وحث البرنامج المنشآت على ضرورة الحصول على التمويل لأنشطتها عبر الطرق النظامية، وتوثيق العمليات المرتبطة كافة بهذا الشأن، والحرص على الالتزام بجميع الأنظمة والتعليمات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الاقتصادية.